

إن العقد يقوم بالضرورة على توافر ثالثة أركان هي التراضي بين الأطراف والمحل والسبب، كما أن هناك أركان تختص بها بعض العقود الخاصة كركن الشكلية في عقد الشركة وعقد بيع العقار وركن التسليم في عقد القرض وعقد الوديعة وعقد العارية مثلاً ، وفي إطار دراستنا لأركان العقد الذي يتناول ركن المحل والسبب، مفهوم محل الالتزام (المبحث الأول)، والى مفهوم سبب الالتزام (المبحث الثاني) .**المبحث الأول :** مفهوم محل الالتزام يقتضي تبيان محل الالتزام تحديد تعريف لمحل الالتزام ثم تعريف لمحل العقد ثم توضيح أهم شروط محل الالتزام .**المطلب الأول :** محل الالتزام ومحل العقد ملخصاً هو ما يلتزم به المدين وهو إما أن يكون منح شيء (إعطاء شيء) وإما أن يكون بفعل شيء أي أداء عمل ، وأن يكون بعدم فعل شيء ما أي بالامتناع عن عمل .**محل العقد :** هو إنشاء التزامات، ذلك أن العقد إنما هو اتفاق يتربّط عليه إنشاء الالتزامات على عاتق الطرفين .ونظراً لكون محل العقد ينشئ التزامات أمكن القول بأن محل ركن في العقد مع أنه في الحقيقة ركن في الالتزام لا في العقد، وهذا ما جرت عادة الفقهاء على انتهائه في شروطهم .**المطلب الثاني:** شروط محل الالتزام الواقع هو أن محل العقد هو الالتزام الذي يتربّط عليه، فالعقد لا يرتب إلا الالتزامات إما وإن فالمراد بال محل هو محل الالتزام، فالركن لا محل العقد فيه تجاوز والصحيح هو محل الالتزام ، ولكن جرت عادة الفقهاء على أن يتكلموا عن محل العقد لا عن ويشترط في محل ثلاثة شروط كما يظهر من نص المواد 82 إلى 96 من القانون المدني الجزائري وهي كما يلي: الفرع الأول: أن يكون محل الالتزام موجوداً أو قابلاً للوجود ي يجب أن يكون محل الالتزام موجوداً ، فعدم وجوده يستلزم انتفاء وجود العقد، الالتزام لا ينشأ العقد فإذا كان المحل موجوداً ثم هلك قبل إبرام العقد، انتفى ركن المحل وكان العقد باطلاً أو ناطلاً .وعموماً يشترط أن يكون محل الالتزام موجوداً عند إبرام العقد، أو يكون ممكناً الوجود في المستقبل وإمكانية الوجود تعني أن لا يكون المحل غير مستحيل في ذاته ؛ إذ تنص المادة 93 من القانون المدني على أنه: "إذا كان محل الالتزام في ذاته،